العلاقات الاقتصادية الدولية

1- مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية وخصائصها.

تهتم مادة العلاقات الاقتصادية الدولية بدراسة وتحليل التفاعل المتبادل بين اقتصاديات دولتين او مجموعة دول ، وتنشأ هذه العلاقة نتيجة لقيام التبادل التجاري او نتيجة لحركية عناصر الانتاج (العمل ، راس المال ، المنظم، المعرفة)

ان تبادل السلع والخدمات ، وانسياب رؤوس الاموال ، الهجرة الدولية التي تتم عبر الحدود السياسية المعترف بها دوليا للدول تعد أمورا أساسية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

اولا: طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية:

تصنف العلاقات الاقتصادية بوجه عام إلى قسمين رئيسيين:

1- العلاقات الاقتصادية الوطنية ويطلق هذا النوع من العلاقة القانونية على تلك **المعاملات الاقتصادية التى تتم داخل الدولة الواحدة وذلك إما بين أشخاص طبيعية وطنية أو أشخاص اعتبارية توصف بالوطنية** ، ويطبق على هذا النمط من العلاقات الاقتصادية القانون الوطني الذي يدعى القانون التجاري .

2- العلاقات الاقتصادية الدولية : وهو نمط ثان **من العلاقات الاقتصادية يعتبر أكثر تطورا وأكثر تشعبا من العلاقات الاقتصادية الوطنية فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الإنفتاح العالمي على التجارة الدولية وبالتالي يدعو إلى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري** وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الانغلاق الاقتصادي على الذات ويدعو ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة الاقتصادية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج والكثافة مما يؤثر على الدواليب الاقتصادية ويشجع التنمية الوطنية بل ويرقي بالصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة الاقتصادية العالمية

هناك مجموعة من الاسئلة تطرح للاستدلال على اهمية وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية هي:

- **لماذا يقوم التبادل التجاري بين الدول؟**
- **هل تختلف العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية المحلية؟**
- **ماهي الاسس التي تجري على اساسها عمليات تبادل السلع والخدمات بين الدول؟**
- **ماهي الحقوق والالتزامات المترتبة على تبادل السلع والخدمات بين دولتين او مجموعة دولة؟**
- **كيف يتم تسوية المستحقات المالية ؟**

وللإجابة عن هذه التساؤلات نجد ان :

أ :اسباب قيام التبادل التجاري بين الدول

هو التخصص واختلاف التكاليف النسبية بين المنتجين.

ب: اوجه الاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الدولية عن المحلية:

هناك مجموعة من الاختلافات بين العلاقات الاقتصادية الدولية (التجارة الخارجية) عن العلاقات الاقتصادية الوطنية (التجارة الداخلية) ومن اهم هذه الاختلافات:

(1)- الاختلاف في قدرة عوامل الانتاج (الارض(المواد الطبيعية)، العمل، راس المال، التنظيم ، المعرفة) على الانتقال:

هذه العوامل تتصف بإمكانية احلال بعضها محل البعض الاخر ، وبعدم تخصصها تخصصا كاملا . والمقصود بتعبير امكانية الاحلال هو ان كمية معينة من سلعة ما يمكن انتاجها باستخدام القليل من راس المال والكثير من العمل ، كما ان نفس الكمية يمكن انتاجها باستخدام القليل من العمل والمزيد من راس المال.
اما المقصود بتعبير عدم تخصص عوامل الانتاج تخصصا كاملا فهو ان أي عامل من عوامل الانتاج يصلح لإنتاج اكثر من سلعة، فالأرض مثلا تستخدم للزراعة كما تستخدم للحصول على الاخشاب ....
وينتج عن هاتين الصفتين ان عوامل الانتاج تنتقل من نشاط الى اخر تبعا للعائد الذي يحققه كل نشاط هذا على المستوى المحلي .

اما على المستوى الدولي فان قابلية انتقال عناصر الانتاج يتصف بالصعوبة والجمود ، وينشا عن هذا الجمود وجود اختلاف في اسعار السلع المختلفة بين الدول ، بل واختلاف اسعار السلعة الواحدة من دولة لاخرى.

ويعزى سبب هذا الاختلاف الى عدم قابلية عوامل الانتاج للانتقال دوليا ، بنفس السهولة التي تنتقل بها من منطقة الى اخرى داخل الدولة الواحدة.

واذا ما استعرضنا كل عنصر من عناصر الانتاج على حدة فإننا نلاحظ ما يلي:

- **العمل**: اعتقد الكلاسيكيون بان عوامل الانتاج تتميز بحركية تامة وحرية تامة في الانتقال داخل الدولة وبين الاماكن والمهن المختلفة طبقا لمستويات العوائد التي يمكن ان تحصل عليها ، بنما تفتقر الى هذه الحركية على المستوى الدولي .

ان عدم حركية العمل على الانتقال الخارجي ترجع الى الاختلافات بين الدول في اللغات ، العادات، المهارات، ارتفاع نفقات السفر ،صعوبة الاتصالات... هذا فضلا عن القيود التي تفرضها الدول المختلفة على هجرة العمال.

- **راس المال**: ان عدم حركية راس المال على المستوى الدولي، مرتبطة ببعض القيود القانونية التي تضعها الدولة على تحركات رؤوس الاموال منها الى الدول الاخرى ، فضلا عن بعض الصعوبات والمشاكل الفنية الاخرى، مثل ارتفاع نفقات النقل ، الجهل بفرص الاستثمار وعوائدة في الدول الاخرى، وعدم استقرار اسعار العملات الاجنبية . وهذه المشاكل لاتظهر في حالة التجارة الداخلية.

وفي الواقع يتميز راس المال عن عنصر العمل بانه اكثر قدرة على الانتقال، كما انه وعلى العكس من العمل يلقى ترحيبا من الدول التي ينتقل اليها.

- **الموارد الطبيعية**: تزرع الارض عادة بالمحصول الذي يعطي اكبر غلة ممكنة حتى ولو كان يحتل هذا المحصول مرتبة دنيا في سلم تفضيل المستهلكين على المستوى الدولي.

وتعتبر الموارد الطبعية اقل عوامل الانتاج قدرة على الانتقال ، ليس فقط على الصعيد الدولي ، وانما ايضا على المستوى المحلي، واذا كانت الارض لاتنتقل الا انه يمكن نقل ما تنتجه من سلع عن طريق التجارة الدولية.

اما وجهة نظر المحدثين فتقول بعدم صحة الافتراض الكلاسيكي بخصوص انتقال عوامل الانتاج . فالعمل وراس المال – بحسب اولين – لا يتحركان بسهولة داخل البلد الواحد وفقا لمستويات العوائد التي يمكن الحصول عليها، والا كيف نفسر اختلاف معدلات الاجور او اسعار الفائدة ، ليس فقط من نشاط الى اخر ولكن في نفس النشاط

من اقليم لاخر؟ وعلى سبيل المثال كيف نفسر الكساد او البطالة في جنوب العراق مثلا عن اقليم كردستان ؟ وكيف نفسر الفرق بين جنوب العراق المتخلف نسبيا عن الشمال؟

(2)- الاختلاف في طبيعة الاسواق:

ان اختلاف الاسواق يستخدم بمعنى من المعاني الثلاث التالية او بجميعها :

المعنى الاول : ويقصد به الاختلاف الطبيعي والمكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة ، مثل اختلاف طباعهم وميولهم واذواقهم .... مما يؤدي الى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات.

المعنى الثاني: ويقصد به انفصال الاسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الطبيعية والادارية والسياسية. فالحواجز الطبيعية ترفع تكاليف النقل ، وان كان هذا العنصر قد فقد الكثير من اهميته بسبب التقدم الكبير الذي طرأ على وسائل النقل والمواصلات . كما ان الاجراءات الادارية على الحدود قد ترقل انتقال السلع دوليا ، وهذه العرقلة تنتفي على الصعيد الداخلي.

المعنى الثالث: ويقصد به ان المنتج ، الذي يعمل في ظل السوق المحلية ، يتبع سياسة انتاجية وتسويقية تتفق وطبيعة هذه السوق ، اما اذا حاول الدخول في مجال السوق الدولية فانه سوف يصطدم بسوق ذات مرونة طلب اعلى ، ولذا فعليه ان يكيف سياسته بما يتناسب مع ظروف هذه السوق التي تسودها حالة المنافسة الكاملة.

(3)- اختلاف وتباين الوحدات السياسية:

تقوم التجارة الداخلية بين افراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة ويخضعون لقانون داخلي واحد ولنظم تجارية واحدة. في حين ان التجارة الدولية تقوم بين افراد و حدات تنتمي لدول مختلفة وبالتالي الى قوانين ونظم تجارية مختلفة . فعلى الصعيد الداخلي يخضع نشاط الفرد التجاري لمجموعة من القوانين التي تنظم هذا النشاط من حيث نوعية المواصفات للسلع ، او من حيث الطريقة التي تسوى بها المنازعات التي قد تنشا مع الاخرين . اما على الصعيد الدولي فانه يتعامل مع افراد يتنمون الى دول اخرى، ويخضعون لقوانين اخرى، تتطلب منه ترتيبات تنظيمية وقانونية لايحتاج اليها في معاملاته الداخلية وهذ يجعل التبادل الخاجي ذا طبيعة مختلفة عن التبادل الداخلي.

(4)- الاختلافات في السياسات الاقتصادية والنزعات القومية:

لكل دولة سياستها الاقتصادية المتبعة والهادفة الى تحقيق بعض الاهداف القومية ن والحكومات عادة لاتعطي لعوامل الربح والخسارة الناتجة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام لتلك الناتجة عن التجارة الخارجية . فالأولى لاتمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للافراد داخل المجتمع، في حين الثانية ينشأ عنها خسارة لجزء من الثروة القومية او اضافة جديدة عليها ، وبالتالي لها تأثير على الوضع الاقتصادي للمجتمع ككل.

وعلى صعيد اخر ينفذ المواطنون سياسة حكوماتهم القومية بدافع من شعورهم القومي، ولذلك فانهم غالبا ما يمتنعون عن شراء السلع الاجنبية ، حتى ولو كانت ارخص قليلا، اذا ما شعرو ان سلوكهم هذا يدعم الصناعة الوطنية.

(5)- الاختلاف في الوحدات النقدية والنظم المصرفية:

يتمثل الاختلاف الرئيس بين التجارة الداخلية والخارجية في استخدام العملة الوطنية في التجارة الداخلية ، وفي استخدام عملات مختلفة في التجارة الخارجية. ولهذا السبب تبرز المشاكل الاقتصادية نتيجة للتغيرات في القيم النسبية للعملات المختلفة عبر الزمن ، وخاصة اذا كانت العملات المختلفة غي قابلة للتحويل الى ذهب حيث تتقلب اسعار الصرف بدرجة اكبر مقارنة مع تلك المرتبطة بقاعدة الذهب وهكذا فان حساب تنفيذ المعاملات التجارية الدولية يتضمن نوعا من التكاليف والمخاطر التي لا توجد في التجارة الداخلية.

وهناك اختلاف في النظم المصرفية ، سواء بالنسبة لعملية اصدار العملة او بالنسبة لعملية الودائع ومنح الائتمان واسعار الفائدة ، ولعل اختلاف شروط منح الائتمان بين الدول تشكل العامل الهام في التفرقة بين التجارتين الداخلية والخارجية . فالبنوك مثلا لا تتشدد كثيرا في منح القروض والتسليفات لتمويل عمليات التبادل الداخلية في حين تتطلب اجراءات اكثر تعقيدا في تمويل التجارة الخارجية.

ثالثا: تأثير العولمة وثورة الاتصالات على عوامل تميز التجارة الدولية:

لعب التطور العلمي والتكنولوجي دورا مهما في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة ما احدثته تكنلوجيا الاتصالات بتقريب المسافات وجعل العالم قرية صغيرة تقاربت فيها

الثقافات والعادات ويسرت ضاعف من عمليات التبادل التجاري الدولي اضافة الى انتقال الوحدات الانتاجية العالمية من مواقعها الرئيسة الى فتح فروع لها في بلدان العالم المختلفة مثل الشركات العالمية المنتجة للغذاء كـ كنتاكي وماكدونالدز وكوكاكولا اضافة الى شركات السيارات والشركات المختلفة الاخرى.

لقد اسهم التطور العلمي في تقنية الاتصالات واجهزت الحاسوب الى تشابك الاسواق المالية وتطور عمليات التحويل المالي الى عمليات التحول الالكتروني فلم تعد اليوم صعوبة في تحويل الاموال من بلد لأخر خاصة مع اتساع استخدام الفيزا كارت اضافة الى فتح فروع عديدة للمصارف العالمية في دول العالم المختلفة سهل عملية استخدام ونقل الاموال سواء لتمويل التجارة او غيرها.

وقد رافق ذلك تأسيس منظمة التجارة العالمية في مطلع عام 1995 التي تستحوذ على مايزيد من 98% من حجم التجارة العالمية وتضم 87% من دول العلم المتقدم والنامي ،والتي عملت وتعمل على تحرير التجارة من القيود الكمية وغير الكمية وجعل السلع والبضائع والخدمات تتنقل من بلد لاخر بحرية تامة وتبعا لشروط المنافسة.

2- عوامل نشوء تطور العلاقات الاقتصادية الدولية:

1ـ عوامل نشأة العلاقة الاقتصادية الدولية

إن الأسباب التي أدت إلى بروز العلاقات الاقتصادية الدولية عديدة ، ومع ذلك فإنه يمكننا التركيز على أهم تلك الأسباب والتي تعتبر ركيزة أساسية في نشوء العلاقة الاقتصادية الدولية وبروزها على أرض الواقع وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي:

أ ـ نشوء دول ذات سيادة :

فبظهور الدول الحديثة برزت عدة مبادئ ساهمت بشكل مباشر في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية أهمها:

ـ مبدأ حرية الدولة في ممارسة نشاطها

ـ مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون بعضها

ـ مبدأ مساواة الدول

مبدأ حصانة الدول

ب ـ نشوء المنظمات الدولية والإقليمية:

من الأسباب الرئيسية لنشوء وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية بروز المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي ومنظمة جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي العربي. وقد تبدو هذه المنظمات للوهلة الأولى بأنها منظمات سياسية إلا أنه من بين أهدافها تنمية العلاقات الاقتصادية والاقتصادية بوجه عام بين الدول المنظمة لها

مرت العلاقات الاقتصادية الدولية بثلاث مراحله هي:

2-1 المرحلة الاولى الانتقال من الاقطاع الى الرسمالية

2-2 الانتقال من الرأسمالية التنافسية الى الاحتكارية

2-3 العولمة والثورة العلمية والتكنلوجية